

متحدثو «ثروة النفط» يأسفون لتأخير إقرار المرسومين واعتراف بأن لبنان لن يستخرج الغاز قبل ٧ سنوات

التي لا تتقصها العروض؟».

دعبول

ثم تحدثت رئيسة هيئة إدارة قطاع البترول، غابي دعبول، عن الإطار القانوني للنشاطات، فأشار إلى «التخبط في إقرار مرسومي النفط والغاز رغم رفعنا الصوت حول ضرورة الإسراع بإقراره». وأشار إلى «تصنيف النشاطات النفطية من الاستكشاف، من نقل النفط والغاز، إلى المعالجة والتكرير. أما المنظومة القانونية فتبدأ مع وضع السياسة النفطية تلبيها الأنظمة والقواعد». كما أسف لأن الحكومة لم تمرر إلى الآن مشروع مرسوم تقسيم المياه البحرية إلى مناطق على شكل رقع، ومشروع مرسوم دفتر الشروط ونموذج الاتفاقية للاستكشاف والإنتاج.

نصر

وتناول عضو هيئة إدارة قطاع البترول، وليد نصر، موضوع النشاطات المالية المعتمدة واستراتيجية التراخيص، وقال: «إن هذه الاستراتيجية مهمة بالنسبة للبنان لأنها تساعد في تأمين الإستقلال في مجال الطاقة، وفي تقوية المكون المحلي، والحماية من المخاطر التقنية، وبناء القدرات النفطية ووضع النظام المالي والقانوني، والنمو الإقتصادي، وكذلك استدامة الموارد الطبيعية». مؤكداً أن «هذا ما يوصلنا إلى اعتماد التلزييم التدريجي، بدءاً من تلزييم عدد محدد من الرقع في كل دورة تراخيص، مروراً باتفاقية مشاركة الإنتاج». وأعلن أن «لبنان لن يستخرج الغاز قبل سبع سنوات، ولا أحد يمكنه توقع ما الذي سيحصل يومها».

مؤخراً، «إن هيئة إدارة قطاع البترول أنجزت منذ ثلاثة أشهر تقريباً، وبالتعاون مع مؤسسة فرنسية عامة تعنى بالبترول، خارطة الأماكن النفطية، في المياه اللبنانية، والتي أفضت إلى تقديرات أولية لمخزون الغاز والنفط في كل بلوك من البلوكات اللبنانية العشرة.

وأبدى أسفه لـ«تأجيل إعطاء التراخيص، وذلك بسبب تأخر إقرار مجلس الوزراء لمرسومي تقسيم المياه البحرية الخاضعة للولاية القضائية للدولة اللبنانية إلى مناطق على شكل رقع (أو ما يعرف بالبلوكات) ودفتر الشروط الخاص بدورات التراخيص ونموذج اتفاقية الاستكشاف والإنتاج».

كما ألمح إلى ازدياد «الهمس في السر والعلن عن صفقات مصالح وحصص لا تزال غير مؤمنة بعد، وإن عدم الإتفاق حولها هو السبب الفعلي وراء هذا التأجيل».

وطرح مجموعة من الأسئلة منها: أين تقف هيئة إدارة قطاع البترول المسؤولة عن إدارة القطاع البترولي في لبنان إنفاذاً للمادة العاشرة من قانون الموارد البترولية في المياه البحرية الصادر عام ٢٠١٠؟ وكيف ترد على كل هذه التساؤلات المتزايدة لدى المواطنين؟ وما هي اقتراحاتها حول كيفية تحريك الملف والمضي به قدماً؟ ما هي رؤيتها حول السياسة الهيدروكربونية الواجبة للبنان، ما هو مدى جهوزية الإطارين القانوني والتنظيمي؟ ما هي خيارات التصدير إلى الأسواق المجاورة في ظل أننا لسنا وحدنا من يتطلع إلى هذه الأسواق؟ ما هو تأثير عامل الوقت، وإلى أي مدى التأجيل المستمر وحالة اللااستقرار السياسي سيؤثران على اهتمام الشركات وعلى قدرة لبنان على بيع الغاز للدول المجاورة

جملة من التساؤلات حول مصير قطاع النفط والغاز وسط التأخير في إقرار مرسومي تقسيم المياه البحرية على بلوكات، ودفتر الشروط الخاص بدورات التراخيص ونموذج اتفاقية الاستكشاف والإنتاج، مع الإقرار بأن «لبنان لن يستخرج الغاز قبل سبع سنوات»، طرحت بالأمس خلال الندوة التي نظمتها جمعية متخرجي كلية الحقوق والعلوم السياسية وكلية العلوم الإقتصادية في جامعة القديس يوسف بالتعاون مع هيئة إدارة قطاع البترول ولجنة الطاقة والمياه في نقابة المحامين في بيروت.

وكانت كلمة لرئيس جمعية المتخرجين القاضي عباس الحلبي، تساءل فيها «أين تقف الثروة النفطية في لبنان، ومتى سيتم وضع الأطر القانونية لها لتسمح بالانتقال إلى المراحل التالية المفضية إلى الإستدراج والترسية والمباشرة بالتنقيب والإنتاج. وهل صحيح أن باستطاعة لبنان أن يستفيد من ثروته النفطية في الوقت المناسب؟ وهل هناك شبهة دولية للتقدم في الإشتراك في استدراج العروض؟ وهل إن السلطة المعطلة في لبنان تستطيع رغم التعطيل الذي هو سمة المؤسسات الدستورية من مواكبة هذه العملية».

كما تساءل: «هل نحن مؤهلون لتلقي هذه الثروة وهذه النعمة أو ستتحول إلى نقمة تزيد من تفاقم الأحوال وتبرز مافيا جديدة تضاف إلى المافيات الموجودة في قطاعات مختلفة؟».

عيسى

وتحدثت رئيسة لجنة الطاقة والمياه في نقابة المحامين في بيروت طوني عيسى، مشيرة إلى ما نشرته إحدى الصحف اللبنانية